الفصل الخامس

انتهاك حقوق اللاجئين الفلسطينيين

١ـ سياسة الترانسيفير

تبنت الحركة الصهيونية ما يعرف بسياسة الترانسيفير التى تستهدف إخلاء فلسطين من سكانها العرب وإحلال المهاجرين اليهود محلهم من أجل إقامة دولة يهودية خالصة.

فقد كتب ـ تيودور هيرتزل ـ فى مذكراته: «سوف نسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم فى البلاد التى ينتقلون إليها . .». وأجرى ـ حاييم وايزمان ـ محادثات مع الحكومة البريطانية لترحيل عرب فلسطين إلى شرق الأردن والعراق. وصرح بن جوريون بأنه يؤيد التهجير القسرى للفلسطينيين ولا يرى فيه أمراً غير أخلاقى.

وشهد المؤتمر الصهيونى فى زيورخ عام ١٩٣٧ مناقشة مسألة تهجير الفلسطينيين خارج البلاد، ودعا كثير من المؤتمرين لذلك، كما وضع يوسف ڤايتس وآخرون خططًا لترحيلهم، وشكلت لجان لتنفيذ ذلك.

وقد أدت مذبحة ـ دير ياسين ـ التى ارتكبتها المنظمات الإرهابية الصهيونية فى إبريل ١٩٤٨ إلى ترويع الفلسطينيين وفرار أعداد منهم خارج البلاد، ثم عملت إسرائيل على تنفيذ خطة واسعة لطرد عرب فلسطين، هى خطة ـ داليت ـ التى رسمت إستراتيجية إسرائيل فى حرب ١٩٤٨ ـ بحيث تستهدف عملياتها القتالية ترويع سكان المدن والقرى ودفعهم إلى الفرار خارج الحدود.

٢. التطهير العرقى

تمكنت إسرائيل من طرد حوالى ٧٥٠ ألفًا من عرب فلسطين يمثلون الغالبية العظمى من السكان، وقام - بن جوريون - بتنفيذ سياسة تطهير عرقى ضد الشعب الفلسطينى، بهدف تحقيق الغالبية اليهودية فى البلاد على حساب أصحابها الذين أصبحوا لاجئين فى البلدان العربية والأجنبية [١].

وفى حين أصدرت إسرائيل قانون العودة الذى يسمح لأى يهودى من أية دولة بالهجرة إليها والحصول على جنسيتها، فإنها ظلت متمسكة بسياستها الرافضة لعودة أى من اللاجئين الفلسطينيين، كما استولت على ممتلكاتهم وأسكنت المهاجرين فى مساكنهم وسلمتهم مزارعهم، وبعد ذلك، استولت على أموالهم وأراضيهم[٢].

٣. موقف الأمم المتحدة من مشكلة اللاجئين

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ قرارها رقم ١٩٤ الذى ينص فى الفقرة الحادية عشرة على ما يلى :

«أن اللاجئين الراغبين فى العودة إلى مساكنهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بالعودة فى أقرب وقت ممكن، ويجب أن تدفع التعويضات عن الممتلكات لهؤلاء الذين يختارون عدم العودة، وكذا عن خسائر وأضرار أملاكهم حسبما تقضى مبادئ القانون الدولى أو العدالة أن تقوم الحكومات أو السلطات بدفعها».

وقد أكدت الجمعية العامة قرارها المذكور سنويًا بصفة مستمرة، وعقب حرب ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٢٧ الذى يطالب فيه إسرائيل بقبول عودة النازحين، ومن ناحية أخرى، أكدت الجمعية العامة حق العودة كأحد الحقوق المشروعة

---

(١) انظر كتاب إيلان بابيه- أحد المؤرخين الإسرائيليين الجدد - بعنوان: «التطهير العرقي لفلسطين». حيث يتضمن معلومات موثقة عن الخطة الإسرائيلية «داليت» التي تم تنفيذها بتخطيط وإشراف بن جوريون بعد إجراء مسح شامل للقرى والمدن الفلسطينية.

(Ilan Pappé: Ethnic Cleaning of Palestine).

(٢) أصدرت إسرائيل في ١٤ مارس ١٩٥٠ قانون أملاك الغائبين الذي بمقتضاه وضعت أملاك اللاجئين الفلسطينيين تحت سلطة قيّم وخولت له حق بيعها أو تأجيرها أو استئجارها أو استبدالها بشرط نقل ملكيتها إلى الدولة الإسرائيلية أو الصندوق القومي اليهودي، وتمكنت من خلال هذا القانون والتشريعات اللاحقة من الاستيلاء على هذه الممتلكات.

للشعب الفلسطينى ، ومن قراراتها فى هذا الصدد القرار رقم ٣٢٠٢٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ والمتضمن :

«٢ـ تؤكد أيضًا الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين فى العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم التى أخرجوا وطردوا منها ، وتدعو لعودتهم» .

٤ـ حق العودة فى القانون الدولى

حق الشخص فى الخروج من بلده والعودة إليها من الحقوق المعترف بها قانونًا .

وفضلاً عن كونه من حقوق الإنسان التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ (المادة ١٣) فقد نصّت اتفاقية دولية هى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ عليها ، فى المادة ١٢ على النحو التالى :

«١ـ كل شخص حرّ فى مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده .

٢ـ ويجب ألا يحرم شخص عمدًا من خول بلده » .

٥ـ موقف إسرائيل من مشكلة اللاجئين

تتمسك إسرائيل بموقفها الرافض لعودة اللاجئين الفلسطينيين ، وتنكر مسئوليتها عن هذه المشكلة ، مدعية أن هؤلاء اللاجئين فرّوا من البلاد فى خلال حرب عام ١٩٤٨ بسبب الدعوات التى وجهها إليهم القادة العرب لإخلاء الطريق أمام القوات العربية فى غزوها للبلاد .

وقد ثبت كذب هذا الادعاء ، حيث أجرى فحص للإذاعات العربية فى تلك الفترة واتضح عدم توجيه مثل تلك النداءات[1] . ومن ناحية أخرى ، تعللت إسرائيل بأن ثمة مقايضة فعلية تمت بين يهود الدول العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل والفلسطينيين اللاجئين ، الأمر الذى لا يمكن قبوله ؛ لأن الهجرة لهؤلاء اليهود كانت اختيارية أو بضغط من الحركة الصهيونية ولا يتحمل الفلسطينيون مسئوليتها .

(١) من التحقيقات التى أجريت فى هذا الشأن ما أجراه البريطانى أرسكين تشيدلز حيث قام بمراجعة شاملة لنشرات الاستماع للإذاعات العربية فى تلك الفترة ووجدها خالية من أية نداءات من هذا القبيل .

وعلى أية حال، فإن ما قبلت إسرائيل عودته على أساس جمع شمل العائلات لا يتجاوز أعداداً قليلة لا تكاد تذكر بالقياس إلى اللاجئين الفلسطينيين الذى يقدر حالياً بأكثر من خمسة ملايين.

ومن الواضح، أن سبب تمسك إسرائيل برفض مبدأ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، يرجع إلى ما يمثله اعترافها به من تعارض مع أهداف ومبادئ الصهيونية التى لا تعترف لغير اليهود بحقوق قومية فى «أرض إسرائيل» وجعلها دولة يهودية خالصة.

ونظرا لأن إسرائيل قد صدقت على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والذى ينص على حق العودة، فإنها تحاول إعطاء تفسير مغلوط لأحكام الاتفاق المذكور، حيث تذكر «روث لابيدوت» أستاذة القانون الدولى الإسرائيلية أن المقصود بالمادة ١٢ هو حق مواطنى الدولة أو على الأكثر المقيمين فيها بصفة دائمة وحدهم، فى حين لم يكن اللاجئون الفلسطينيون مواطنين إسرائيليين بل فرّوا عام ١٩٤٨ قبل إنشاء الدولة المذكورة!. وواضح ما في هذه الحجة الواهية من افتعال.

٦- المطالبة بالاعتراف بيهودية إسرائيل

في أعقاب صدور وعد بلفور، حاول الصهاينة تفسير هذا الوعد بأنه يعني أن «تصبح فلسطين يهودية مثلما أن انجلترا دولة إنجليزية»، وقد رفض وينستون تشرشل وزير المستعمرات في ذلك الوقت هذا التفسير وأصدر الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢ متضمناً أن: «حكومة صاحبة الجلالة تعتبر هذه التوقعات غير ممكنة impractical وأنها ليست في نيتها - كما أنها لم تكن تعتزم في أي وقت - تغييب السكان الفلسطينيين أو إخضاعهم أو أن تتحول فلسطين بأكملها إلى وطن قومي يهودي...».

وبالرغم من أن قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ قد تضمن إنشاء دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية، فإن الدولة اليهودية التي حدد القرار مساحتها وحدودها كانت تضم عدداً كبيراً من عرب فلسطين، أي أن مفهوم الأمم المتحدة كان متفقاً مع تفسير بريطانيا لوعد بلفور، وأنه لم

يكن مقصوداً في أي وقت إقامة دولة يهودية خالصة، بل أن يتمتع السكان المواطنون اليهود والعرب بالمساواة في الحقوق، وقد أكد إعلان إنشاء دولة إسرائيل هذا المبدأ.

ومع ذلك، فقد بدأت الأحزاب اليمينية الإسرائيلية منذ سنوات تطالب بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل في محاولة لإلغاء حق عودة للاجئين الفلسطينيين من جهة، والإضرار بحقوق عرب ١٩٤٨ ـ أصحاب البلاد الأصليين والذين يمثلون نحو ٢٠٪ من مجموع سكان إسرائيل ـ سواء بحرمانهم من هذه الحقوق أو بتهجيرهم خارج إسرائيل من جهة أخرى.

ومن المؤسف أن شارون تمكن من الحصول على اعتراف من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بيهودية إسرائيل. وذلك في الرسالة التي تلقاها منه في أبريل ٢٠٠٤.

وقد حاول إيهود أولمرت أن يحصل من الفلسطينيين على هذا الاعتراف من مؤتمر أنابوليس في نوفمبر ٢٠٠٧، إلا أنه فشل في ذلك. ويؤكد رئيس السلطة الفلسطينية الرفض القاطع لما يطالب به بنيامين نيتانياهو الفلسطينيين من الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل كشرط للمفاوضات.

* * *